



6

الأنصاري: جامعة الكويت لا تدخر جهداً في دعم ورفع مستوى أداء مراكز عملها وإداراتها وموظفيها

يتعلق بحقوق الBم العاملة الراعية لطفل

الدقباسي يسأل الصالح والعاظمي عن قرار الخدمة المدنية بشأن تخفيف ساعات العمل في التريبة

على مراحل التعليم في ضوء ساعات العمل الرسمي المعتاد وهو سبع ساعات وان أي مرحلة من مراحل التعليم اقل من هذه المدة لا يستفدن من قانون التخفيف وذلك حسب ساعات العمل.

وحيث ان المادة / 55 بالقانون رقم 21/ 2015 بشأن حقوق الطفل قد نصت على الاتي « يكون للام العاملة التي ترضع طفلها خلال السنين التاليتين لتاريخ الوضع - الحق في ساعتين يومياً لرعاية طفلها ولا يترتب على ذلك أي تخفيض في الأجر»

ولما كان نص المادة / 55 من القانون رقم 21/ 2015 بشأن حقوق الطفل واضح ولم يتطرق الي فترات الدوام الرسمي او عدد ساعات العمل كما هو موضح اعلاه يرجى افادتي بالآتي:

1. هل قامت وزارة التريبة بمخاطبة ديوان الخدمة المدنية بشأن الإفادة عن تخفيف ساعات العمل المقرر بالمادة /55 بالقانون رقم 21/ 2015 بشأن حقوق الطفل؟ (يرجى تزويدي بنسخة من جميع المراسلات)؟
2. ماهي الاسباب التي بموجبها طلبت وزارة التريبة الاستفسار عن كيفية تطبيق المادة / 55 من القانون رقم 21/ 2015 على بعض المراحل التعليمية خاصة وان المادة/ 55 بالقانون واضحة وصريحة بشأنها؟
3. هل قامت الوزارة بطلب تعديل للمادة / 55 بالقانون رقم 21/ 2015 بشأن حقوق الطفل لمجلس الامة وفق احتياجاتها؟ وفي حال لم تقم باي طلب يرجى افادتي عن الاسباب؟
4. هل اتخذت وزارة التريبة أي اجراءات بعد رد ديوان الخدمة المدنية وهل هناك مدارس او رياض أطفال قامت بتطبيق رد ديوان الخدمة المدنية؟ يرجى تزويدي بها ان وجدت؟
5. يرجى تزويدي بإحصائية تشمل مدارس رياض الأطفال بكل المحافظات على أن تتضمن عدد المعلمات والإداريات العاملین في كل رياض أطفال؟

ندوة التنمية المستدامة من ناحية أخرى يشارك عضو الشعبة البرلمانية النائب علي الدقباسي في ندوة أهداف التنمية المستدامة والمساواة الجنسية في برمانات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المزمع إقامتها في مدينة الإسكندرية بجمهورية مصر العربية. وكان الدقباسي قد توجه امس الأول إلى الإسكندرية للمشاركة بالندوة التي تعقد خلال الفترة من 18 إلى 20 سبتمبر الجاري



علي الدقباسي

وجه النائب علي الدقباسي اسئلة لكل من وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح ووزير التريبة وزير التعليم العالي حامد العازمي بشأن قرار الخدمة المدنية بوقف تخفيف ساعات العمل للعاملين بالمراحل التعليمية بوزارة التريبة.

جاء في السؤال الاول لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء : انتشر في مواقع وسائل التواصل الاجتماعي نسخة من كتاب رد ديوان الخدمة المدنية على وزارة التريبة بشأن طلبهم الاستفسار عن تخفيف ساعات العمل المقرر بالقانون رقم 21/ 2015 والمتضمن رد الديوان بانه يتعين على وزارة التريبة تطبيق تخفيف ساعات الدوام الرسمي على مراحل التعليم في ضوء ساعات العمل الرسمي المعتاد وهو سبع ساعات وان أي مرحلة من مراحل التعليم اقل من هذه المدة لا يستفدن من قانون التخفيف وذلك حسب ساعات العمل.

وحيث ان المادة / 55 بالقانون رقم 21/ 2015 بشأن حقوق الطفل قد نصت على الاتي « يكون للام العاملة التي ترضع طفلها خلال السنين التاليتين لتاريخ الوضع - الحق في ساعتين يومياً لرعاية طفلها ولا يترتب على ذلك أي تخفيض في الأجر»

ولما كان نص المادة / 55 من القانون رقم 21/ 2015 بشأن حقوق الطفل واضح ولم يتطرق الي فترات الدوام الرسمي او عدد ساعات العمل كما هو موضح اعلاه.

وبناء عليه يرجى افادتي بالآتي:

1. ما هو الأساس الذي استند عليه ديوان الخدمة المدنية بان المقصود به بتخفيض عدد ساعات العمل للموظفة الحامل او للرعاية بالقانون المنوه عنه اعلاه هو ان يحسب بعدد ساعات العمل الرسمية والتي تقدر بسبع ساعات يومياً؟
2. نص المادة / 55 من القانون رقم 21/ 2015 بشأن حقوق الطفل جاء فيه بالفصل الثاني حقوق (رعاية الام العاملة) . فهل هناك تعريف يبين ان حقوقها المذكورة في مواد الفصل الثاني له علاقة بمدة العمل او عدد ساعاته ام ان حق الام العاملة هو تخفيض مدة عملها الأصلي أي كان مدته لرعاية طفلها؟
3. هل يتحمل هذا القرار جميع الوزارات ام هو قاصر على وزارة التريبة فقط؟ يرجى تزويدي بنسخة من مخاطباتكم لجميع الوزارات ان وجدت؟
4. هل قام الديوان بعمل دراسة شاملة بشأن تطبيق المادة / 55 من القانون رقم 21/ 2015 حتى تكون هناك

مساواة لجميع الموظفين بجميع الوزارات يرجى تزويدي بنسخة منه ان وجد؟

5. إذا كان الديوان يتعامل مع القانون وفق ساعات العمل الرسمية فما هو مصير الموظفات من يعملن بنظام (النوبات او الشفقات) او من يعملن أكثر من عدد الساعات الرسمية؟

6. هل قام الديوان بطلب تعديل لنص المادة بمجلس الامة وفق مصلحة العمل بالوزارات واحتياجاتها من تشريع يرجى تزويدي بنسخة منها ان وجدت؟ وفي حال لم تقم بطلب تعديل المادة لمجلس الامة فما هي الاسباب؟

وجاء في السؤال الثاني لوزير التريبة والتعليم العالي : انتشر في مواقع وسائل التواصل الاجتماعي نسخة من كتاب رد ديوان الخدمة المدنية على وكيل وزارة التريبة بشأن طلبهم الاستفسار عن تخفيف ساعات العمل المقرر بالقانون رقم 21/ 2015 والمتضمن رد الديوان بانه يتعين على وزارة التريبة تطبيق تخفيف ساعات الدوام الرسمي

النفط والكهرباء تؤيدان اقتراحي فهد

تخصيص 11 محطة وقود وطاقة شمسية بالمساجد



عبدالله فهد

وافقت شركة البترول الوطنية الكويتية على اقتراح النائب عبدالله فهد على تخصيص 6 محطات تعبئة وقود في محافظة الجهراء فضلاً عن تخطيط الشركة لإنشاء 11 محطة جديدة مستقبلاً في محافظة الجهراء .

وكان فهد قد قدم اقتراح برغبة بشأن إنشاء 4 محطات وقود في محافظة الجهراء بجانب مبنى الحكومة مول وأمفرة ومعهد القوة البرية والنعيم ووافقت لجنة المرافق العامة على الاقتراح برغبة .

وقامت اللجنة البرلمانية بمخاطبة وزارة الدولة لشؤون مجلس الامة بتقريرها والتي قامت بدورها بمخاطبة وزارة النفط المختصة، وجاء رد شركة البترول الوطنية الكويتية المعنية لتفيد بان خطط الشركة تستهدف إنشاء 17 محطة وقود في محافظة الجهراء منها 6 محطات تم تخصيصها بالفعل و 11 جاري دراستها ضمن خطط الشركة المستقبلية .

وفي اقتراح ثان للنائب فهد خاطبت وزارة الدولة لشؤون مجلس الامة البرلمان بموافقة وزارة الكهرباء والماء على اقتراح فهد باستخدام الطاقة الشمسية في المساجد وقال وزير النفط ووزير الكهرباء والماء بخت الرشيدي في رده لقد بادرت الوزارة من جانبها بالاتصال والتنسيق مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدراسة هذا المقترح وتزويد وزارة الأوقاف بالدعم الفني المطلوب لتطبيق التقنيات التي تثبت جدواها الفنية والاقتصادية.

وجاء في اقتراح النائب عبدالله فهد : نظراً لزيادة الأحمال الكهربائية أثناء فترة الصيف مما يؤدي أحياناً إلى انقطاع الكهرباء عن المناطق السكنية وعلى وجه الخصوص المساجد وعملاً على ترشيد الطاقة لتوفير الكهرباء ومجاراته للتطور التكنولوجي الدولي المحوط في استخدام الطاقة الشمسية ، حيث أصبحت الطاقة الأخرى اعتماداً في شتى السبل الإنتاجية واستغلال أشعة الشمس أثناء فترة الصيف ، لذلك نقترح العمل على استخدام الطاقة الشمسية في جميع مساجد دولة الكويت .»

مدينة صباح الأحمد الملحّة في وجود مراكز إطفاء لمواجهة الحالات الطارئة ، لذلك اقترح العمل على تخصيص مراكز إطفاء للمناطق الحديثة والكبيرة مثل منطقة صباح الأحمد مع تزويدها بالمعدات والأجهزة والكوادر الفنية المدربة .»

وجاء في رد الإدارة العامة للإطفاء بان الإدارة قد قامت بالتنسيق مع الهيئة العامة للرعاية السكنية وذلك بتخصيص مركز ي إطفاء في منطقة صباح الأحمد السكنية وأنه قد تم تجهيز مركز إطفاء كامل من حيث المعدات والآليات .

وأما بشأن المركز الثاني في منطقة صباح الأحمد فجاري تنفيذه من قبل الهيئة العامة للرعاية السكنية وسوف يتم الإنتهاء من إنجاز هذا المشروع خلال عام (2018/ 2019) وعليه سوف تقوم الإدارة العامة للإطفاء بمتابعة المشروع مع الهيئة وتجهيز الآليات والمعدات المطلوبة لهذا المركز .

أسئلة نيابية واستجوابات عن أسباب تراجع الكويت في مؤشر الشفافية العالمي

«الامة» اتخذ خطوات رقابية لمكافحة الفساد.. وأصدر قانون منع تعارض المصالح

تكليف «البيانات» النظر في المخالفات المالية بوزارة الداخلية

أوكار الفساد، ومكافحة الظواهر السلبية، وشروط تاجر العقارات من وزارة الداخلية.

الاقتراحات النيابية

وتعدد الاقتراحات بقوانين الرامية إلى مكافحة الفساد في مختلف المؤسسات، حيث تقدم النواب باقتراح بقانون لتعديل بعض أحكام المرسوم بالقانون رقم 31 لسنة 1970 بتعديل بعض أحكام قانون الرضاء رقم 16 لسنة 1960 في شأن معاقبة الراشي والمرتشي والوسيط بينهما، ولزيد من الشفافية وتحقيق المزيد من الرقابة، تقدم النواب بثلاثة اقتراحات بقوانين لتعديل القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة، ويهدف المقترح الأول إلى إلزام رئيس الديوان بمجلس الامة على العقود والمناقصات، أما المقترح الثاني فيهدف إلى إلزام كل وزير بتقديم تقرير نصف سنوي الي مجلس الامة ومجلس الوزراء بهدف تحسين مستحقات الوزارة والمخالفات المالية منذ توليه منصبه. أما المقترح الثالث فيهدف إلى إضافة ضوابط قانوني في آلية التدقيق ومراقبة المصروفات الخاصة والإزام الديوان بإحالة نسخة من التقارير الواردة من الوزراء بشأن المصروفات الخاصة أو السرية إلى رئيس مجلس الامة مع بيان ملاحظات الديوان في هذا الشأن.

ولتحقيق العدالة والمساواة وكفالة حق النقاضي، تقدم النواب باقتراح بقانون لإلغاء القانون رقم 88 لسنة 1995 في شأن محاكمة الوزراء.

ولتعزيز الشقة والمصادقية بالإجراءات الإدارية ولتحقيق رقابة مسبقة ولاحقة على الأداء الإداري وضمان الشفافية والوضوح في الأداء الإداري، تقدم النواب باقتراح بقانون لإنشاء جهاز مراقبي شؤون التوظيف.

كما تقدم النواب باقتراح بقانون لإنشاء هيئة الإشراف والرقابة على شركات التأمين، بهدف تحديد اختصاصات شركات التأمين وتنظيم سير عملها.

بشأن حفظ الهيئة العامة لمكافحة الفساد بلاغات مجلس الامة وتقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية رقم (43 التكميلي) للتقرير رقم (30) بشأن قانون محكمة الأسرة وتقريرها رقم (41) بشأن تعديل قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد وتعارض المصالح.

كما تم سؤال وزير المالية عن رؤساء ونواب رئيس وحدة التحريات المالية المتعاقبين منذ إنشائها وفق القانون رقم (106) لسنة 2013 في شأن مكافحة الفساد ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأسباب استقالة السيد بسام الهارون رئيس وحدة التحريات المالية عن منصبه، وآليات وطرق تلقي وحدة التحريات المالية للبلاغات من مختلف الأشخاص الطبيعية والعنوية؟

وفي إطار متابعتهم للمفات التي تحوم حولها شبهات الفساد، فتح النواب من خلال الأسئلة البرلمانية ملفات عقد عافية (2)، والفساد الأكاديمي في المؤسسات التابعة لوزارة التعليم العالي، وبرنامج استخدام أطباء استشاريين من المؤسسات العلاجية العالمية لرفع مستوى الرعاية الصحية في البلاد، وعقود توريد دعائم القلب.

وتطرقت الأسئلة البرلمانية إلى إجراءات وزارة الداخلية بالتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة لمكافحة

الاجتماعية والعمل هذد الصباح، إذ تناول المحور الأول التجاوزات المالية والإدارية في الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، أما المحور الرابع فقد تناول الفساد المالي والإداري بهيئة القوى العاملة.

الأسئلة البرلمانية

والسقت القضية بخلالها على الأسئلة البرلمانية وبلغت بها رأس الهرم الحكومي، فتلقى سمو رئيس مجلس الوزراء سؤالين من النائبين شعيب المويزي ورياض العدساني عن تراجع مركز الكويت في مؤشر مدركات الفساد العالمية وحماية صندوق الأجيال القادمة والاحتياطي العام للدولة وخطة مجلس الوزراء في تحسين وضع الدولة في مؤشر مدركات الفساد العالمي وتحسين وضع الدولة في كل من (الحوكمة والتنمية المستدامة والشفافية).

وفي هذا الإطار، تم سؤال وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية عن بيان جمعية الشفافية الكويتية بشأن نتائج مؤشر مدركات الفساد لعام 2017 والسذي نشر في 21 فبراير 2018 عن تراجع ترتيب الكويت بشكل كبير في مؤشر مدركات الفساد، والاعتبارات التي بناء عليها حدد ترتيب دولة الكويت والمؤسسات

المستقلة والمتخصصة التي وفرت البيانات الدخلة في هذا المؤشر. كما سئل وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عن موضوع تراجع الكويت دولياً في مؤشرات تقييم هذه النتائج، وأسباب تأخر صدور الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد.

ونظراً لأهمية هذه القضية فقد وردت في رابع محاور الاستجواب الذي تقدم به النائب حمدان العازمي إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك، والذي كان يدور حول تراجع الكويت في مؤشر مدركات الفساد.

كما وردت القضية في المحورين الأول والرابع في استجواب النائب الحميدي السبيعي وخالد العتيبي ومبارك الجرف لوزير الشؤون

مكافحة الفساد، وتتص المادة الأولى من القانون على أن «تعارض المصالح هو كل حالة يكون للخاضع منفعة أو فائدة أو مصلحة مادية أو معنوية تعارض تعارضاً مطلقاً أو نسبياً، ما يتخلله منصبه أو وظيفته من نزاهة واستقلال وحفظ المال العام أو تكون سبباً لكسب غير مشروع لنفسه أو لغيره.

ويتضمن القانون معاقبة المخالفين بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين مع رد ما استفاد به من مال أو مصادره حسب الأحوال وفي جميع الأحوال يعزل من الوظيفة ويلقى الإجراء الذي شارك في اتخاذه وما تبعه من آثار.

ولمعالجة عدد من الملفات التي تحوم حولها الشبهات، اتخذ المجلس عدداً من القرارات المهمة في هذا الصدد، فقرر تكليف لجنة الميزانيات والحساب الختامي نظر التقارير الواردة من ديوان المحاسبة ووزارة الداخلية بشأن المخالفات المالية في وزارة الداخلية خلال العامين 2014 / 2015 و 2016 وتقديم تقريرها في فترة لا تجاوز ثلاثين يوماً.

وناقش المجلس في جلسة 17 أبريل 2018 طلباً مقدماً من عدد من النواب في شأن وجود إيداعات وسحوبات نقدية وتحويلات وشيكات وتمعاملات مالية لأشخاص وشركات ومنها ما هو متعلق بـ(اللجنة الأولمبية واتحاد اللجان الأولمبية الوطنية والمجلس الأولمبي الآسيوي وانتهى النقاش إذ أعلنت الحكومة أنها أحالت الموضوع إلى النيابة العامة.

ونظراً لأهمية هذه القضية فقد وردت في رابع محاور الاستجواب الذي تقدم به النائب حمدان العازمي إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك، والذي كان يدور حول تراجع الكويت في مؤشر مدركات الفساد.

كما وردت القضية في المحورين الأول والرابع في استجواب النائب الحميدي السبيعي وخالد العتيبي ومبارك الجرف لوزير الشؤون

إصداره، ويعتبر خطوة مهمة لمكافحة الفساد المالي والإداري. ويهدف القانون إلى تعزيز الشفافية في العمل بالقطاع العام، إذ يفرض حوكمة هذا القطاع كما يعد مطلباً دولياً في مجال الترشيع

شرط التعديلات التشريعية. ومن الخطوات الملموسة التي اتخذها مجلس الامة في دور الانعقاد الثاني من الفصل الخامس عشر، عشر، إقرار قانون منع تعارض المصالح بعد 12 عاماً من محاولات

فرضت قضية مكافحة الفساد نفسها كأحد العناوين الرئيسية في دور الانعقاد الثاني من الفصل الخامس عشر، على فتح عدد من ملفات الفساد، ووضع عدد من القوانين تحت

استناداً إلى المادة رقم (8) من قرار مجلس الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 2001 بشأن الإعلان عن الوظائف، وعلى قرار مجلس إدارة بهذا الخصوص.

تعلم شبكة الخطوط الجوية الكويتية عن فتح باب تلقي طلبات المتقدمين الكويتيين بالكويتيات من داخل وخارج الشركة لتلقي مهام ومسؤوليات وظيفية (الرئيس التنفيذي)، لمن تتوفر لديه الإشتراطات والمؤهلات التالية:

1. الحصول على مؤهل جامعي كحد أدنى، معترف به ومعتمد من الجهات المعنية في دولة الكويت.
2. خبرة لا تقل عن (20 سنة) في مجال الإدارة العامة، يرتبط بدور الخبرة في مجال الطيران أو خبرة في إدارة شركة لا يقل عند موظفيها عن 2000 موظف، أو خبرة قيادية في إعادة هيكلة شركة كبرى.
3. تلقي مسؤوليات قيادية سابقة أو حالية لا تقل عن:
 - نائب رئيس تنفيذي أو نائب عضو منتدب
 - مدير عام أو نائب مدير عام
4. إجادة ثلثة لغة الإنجليزية قراءة وكتابة بالإضافة إلى اللغة العربية.
5. حسن السيرة والسلوك وغير محكوم عليه بأية أحكام مصادرة للأمانة مالم يكن قد ر إليه اعتباره.
6. القدرة على قيادة عمليات التحول والإدارة والتنظيم المالي وتحقيق الربحية.
7. إجادة إدارة الأعمال التشغيلية للشركة، متضمنة التسمير ومخطيم الإيرادات وترسيب المصروفات وتحقيق أهداف خدمة العملاء.
8. توافر المقدرات القيادية لتعزيز الإنتاجية العامة للموظفين وتبنيها بيئة تنظيمية لتتبع المقدرات التنافسية للشركة.
9. القدرة على حسن التعامل مع فطاعات الموظفين داخلياً والخاطب مع الجهات ذات الصلة بأعمال الشركة في القطاعين العام والخاص خارجياً.

ثانياً، يكون الرئيس التنفيذي مسؤولاً أمام / رئيس مجلس إدارة شركة الخطوط الجوية الكويتية عن تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأهداف المحددة من قبل مجلس إدارة الشركة بمسؤولية أمام رئيس مجلس الإدارة عن كافة التصرفات والقرارات التي يتخذها.

ثالثاً، يتولى (الرئيس التنفيذي) تنفيذ المهام المطلوبة منه وفقاً للموقف الوظيفي المعتمد من مجلس إدارة الشركة، وأربعاً، يتم تدريب الطلبات مشجوعة بالمستندات اللازمة والسيرة الذاتية للسيد / المستشار المعتمد من قبل الشركة (Spencer Stuart) عبر البريد الإلكتروني Adresponsesdub@spencerstuart.com، خلال مدة 15 يوم من تاريخ الإعلان.

خامساً، يتم فرض ضريبة الطلبات من قبل مستشار الشركة (Spencer Stuart) المعتمد وفقاً للمعايير المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وفقاً بحقوق الفصولة المتعلقة العامة.

شركة الخطوط الجوية الكويتية
19 سبتمبر 2018



قاعة عبدالله السالم